

★ صلاة الفريضة داخل الكعبة

العلماء قالوا: لا تصح صلاة الفريضة داخل الكعبة ومن ذلك إذا كانت في الحجر فإن الحجر ليس كله خارج الكعبة وليس كله داخل الكعبة فإن الذي داخل الكعبة هو ستة أذرع وشيء

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة **﴿فقد ذكرت أن فيه خمسة أذرع﴾** وفي حديث ابن عباس عند مسلم أن عبد الله بن الزبير **﴿أدخل فيه مسافة ستة أذرع وشيئاً﴾** كما حكم على ذلك أهل العلم

➤ ما هو الذي من الحجر؟

الانحناء الذي يكون على الحجر ليس هو من البيت وإنما الذي من البيت هو من مسامتت الكعبة إلى ستة أذرع وشيء من جهة الحجر وأما الباقي فليس هو من الحجر

➤ العامة تسمي الحجر بحجر إسماعيل ولم يصح تسميته بذلك عند الصحابة ولا عند القرون الفاضلة وإنما تداولها الناس والفقهاء من المتأخرين .
➤ اختلف أهل العلم في حكم صلاة الفريضة في داخل الكعبة أو في سطح بيت الله تعالى:

★ حكم صلاة الفريضة داخل الكعبة

القول الأول:

1. **مذهب المالكية والحنابلة:** وهو المنع

فقالوا: لا تصح صلاة الفريضة في الكعبة

الدليل 1: ما رواه الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر **﴿نهى النبي ﷺ عن الصلاة في سبعة مواطن: المجزرة والمزبلة والمقبرة، وقارعة الطريق، وأعطان الإبل، والحمام، وفوق ظهر بيت الله تعالى﴾**

قالوا: فهذا يدل على أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة فوق ظهر بيت الله تعالى

قالوا: والنهي يقتضي الفساد

الجواب على هذا: أن حديث ابن عمر ضعيف

دراسة الحديث:

الحديث ضعيف لأن مداره على زيد بن جيرة وزيد بن جيرة ليس بذاك من أهل العلم الأقوياء فإن البخاري حكم عليه بأنه منكر الحديث وإذا قال البخاري في رجل أنه منكر الحديث فهذا شديد الضعف والترمذي أشار إلى أن مدار الحديث على زيد بن جيرة وزيد بن جيرة ليس بالذي يُقبل تفرد فكيف إذا كان ضعيفاً وعلى هذا فالحديث لا يصح وقد جاء من طريق آخر عند ابن ماجه من حديث عمر -رضي الله عنه- وفي سنده رجل يقال له: عبد الله بن صالح المصري رواه عن الليث بن سعد عن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر وهذا الحديث باطل ولا يصح وذلك لأن عبد الله بن صالح المصري ليس بذاك الذي يُحفظ قوله وقد سئل عبد الله بن نافع مولى عبد الله بن عمر فقال: أن هذا باطل عن أبي -يعني عن نافع- فدل ذلك على أنه لا يصح حديث في الصلاة فوق بيت الله تعالى.

الدليل 2: ما جاء في البخاري أن النبي ﷺ **﴿صلى في البيت ثم خرج فاستقبل البيت ثم قال: هذه القبلة﴾**

وجه الدلالة: قالوا: إن النبي ﷺ لم يجعل القبلة داخل الكعبة وإنما قال: هذه القبلة حينما توجه إليها والمصلي داخل الكعبة لا يكون متوجهاً إليها بل متوجهاً فيها

قالوا: إن هذا مخالف لأمر النبي ﷺ بقوله **﴿هذه القبلة﴾** وقد توجه إليها

ولهذا قال الله تعالى ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144]

قالوا: فإن توجه الإنسان إلى الشيء لا يكون مثل توجهه فيه فدل ذلك على أن هذا مخالف للمأمور لأن الشارع أمر أن نتوجه إلى الكعبة فإذا كنا في الكعبة فلا نكون قد توجهنا إليها

القول الثاني :

2. مذهب الحنيفية والشافعية ورواية عن الإمام أحمد قَوْهَا أبو محمد بن قدامة

قالوا: أن الصلاة تصح داخل الكعبة

الدليل 1: ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ ﴿صلى في الكعبة﴾ فقد روى من أهل السنن من حديث ابن عمر ﴿أنه سأل بلالاً كيف رأيت النبي ﷺ صلى ؟ قال: بين السارين إذا دخلت من يسارها﴾ فأشار أن النبي ﷺ صلى في الكعبة **وأما قولي:** أنه في الصحيحين فإن ابن عباس حينما سئل عن ذلك قال: ﴿إنما حدثني أسامة أنه كبر في نواحيها ولم يذكر صلاة﴾

وجه الدلالة: أنهم أنكروا على ابن عباس، أنه كيف رويت أن النبي ﷺ لم يصل فأخبر أن أسامة أخبره أنه كبر في نواحيها كلها والصحيح هو رواية ابن عمر أن النبي ﷺ ﴿صلى في داخل الكعبة﴾

الدليل 2: أن عائشة سألت النبي ﷺ أن يصلي في البيت - في الكعبة - فقال النبي ﷺ ﴿صلي في الحجر إن أردت الصلاة في البيت فإنما هو من البيت﴾ **وجه الدلالة:** أن النبي ﷺ صلى في البيت وأمر عائشة أن تصلي في البيت ولم يفصل بين أن تصلي فرضاً أو تصلي نفلاً وإذا أجمعوا على جواز الصلاة نفلاً في الكعبة فلا فرق بين أن يجوز في الكعبة أو خارج الكعبة إلا بدليل فلما أمر النبي ﷺ عائشة أن تصلي في البيت أو في الحجر إن أرادت الصلاة في الكعبة فدل ذلك على أنه لا فرق بين الفرض والنفل لأنه لو كان ثمة فرق لبينه النبي ﷺ لعائشة لأن هذا مقام يستدعي التفصيل ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة "وترك الاستفصال في مقام الاحتال ينزل منزل العموم في المقال"

فلما قال ﷺ ﴿صلي في الحجر إن أردت الصلاة في البيت﴾ ولم يقل ﷺ هذا في الفرض وهذا في النفل مع احتال وجوده وقيام هذا الاحتال دل ذلك على أنه لما لم يذكر ﷺ تخصيص ذلك بالنفل دون الفرض مع احتال وجوده فلما لم يفصل دل على أن المقصود هو كلا الصلاتين فرضاً كانت أم نفلاً وهذا الدليل قوي

فالأرجح والله أعلم أن صلاة الفريضة تصح داخل الكعبة إلا أننا حينما نقول: تصح لا يلزم أن يكون ذلك مستحباً لأن النبي ﷺ غالب أمره لم يصلي الفرض والفرق كبير بين أن نقول: هذا جائز أو أن نقول: هذا مستحب فنقول: تجوز صلاة الفريضة في الكعبة ولكن الأفضل أن يستقبل الكعبة كلها لقوله تعالى ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 144].

✽ صلاة الفريضة فوق ظهر الكعبة

الصلاة فوق ظهر بيت الله تعالى صحيحة شريطة أن يبقى شيء من الكعبة يتوجه إليه المصلي

مثل: أن يكون بعض الجدر مسافة السترة فيصلي إليها

➤ هل تصح صلاة من لم يتوجه إلى شيء فوق ظهر الكعبة؟

قال أهل العلم كما ذكر ذلك الحنابلة وابن تيمية: أنه لا يصح أن يصلي فوق ظهر بيت الله تعالى إلا أن يتوجه إلى شيء منها وسواء كان هذا الشخص منها أو من غيرها فالصلاة صحيحة

➤ ما معنى قولنا منها؟

يعني مبني من الكعبة مثل الجدر الصغيرة التي فوق السطح فهذا منها فلو صلى إنسان داخلها فلا حرج أو يكون دخالاً فيها ولو لم يكن منها مثل أن

يوضع ستره داخل الكعبة فلا حرج في ذلك

وذلك لأن الأزرقى روى أن ابن عباس أخبر عبد الله بن الزبير حينما جاء الحجاج فرمى بالمنجنيق الكعبة فهدمت فقال ﴿مُرَّ بِالْكَعْبَةِ أَنْ يَوْضَعَ لَهَا الْخَشَبَ وَالسُّتُورَ كَيْ يَطُوفَ النَّاسُ إِلَى شَيْءٍ وَأَنْ يَصْلُوا إِلَى شَيْءٍ﴾ ومن المعلوم أن الستور والخشب ليست من الكعبة ومع ذلك فإن ابن عباس أفتى بذلك وهذا هو اختيار ابن تيمية

★ الصلاة في الحجر

لو أن إنساناً صلى في الحجر في الجهة المنحنية لكنه داخل الحجر فجعل الكعبة خلفه ثم صلى فلا تصح صلاته لأنه لم يتجه إلى شيء شاخص لأنه سوف يتجه إلى شيء شاخص خارج الكعبة (هي الجهة رقم 1 فذلك المكان ليس داخل الكعبة) وليست من الكعبة فلو صلى شخص إلى هذه الجهة فإننا نقول: إن صلاته غير صحيحة لأنه لم يتجه إلى شيء من الكعبة ولا إلى شيء من السترة لأنه سوف يجعل سترته خارج الكعبة ولهذا لو صلى (يعني داخل الحجر وفي الاتجاه رقم 2) فإن صلاته صحيحة لقوله ﷺ لعائشة ﴿صَلِّي فِي الْحَجَرِ إِنْ أَرَدْتَ الصَّلَاةَ فِي الْبَيْتِ﴾

لو وضع ستره وصلى إلى الإنحاء (الجهة رقم 1) "اختلف العلماء"

1. الحنابلة: حتى في النفل لا يصح لأنه لا بد أن تكون السترة من الكعبة نفسها

2. ذهب ابن قدامة: إلى جواز أن تكون إلى ستره ولو لم يكن من الكعبة بل جَوَّز الصلاة ولو لم يكن إلى ستره

استدللاً: "بقصة صفة الصلاة" لأبي قيس

أنكر ابن تيمية عليه هذا الاستدلال وقال: "لأن ثمة فرق بين أن يصلي إلى جهتها وهو لو كان غير مسامتها وبين أن يصلي في داخلها فوق ظهر بيت الله تعالى" وقول ابن تيمية أقوى

ولهذا نقول: الأولى أن يصلي إلى شيء والأفضل أن يكون إلى شيء منها فإن لم يكن فليضع ستره فإن لم يكن فلا يصح والله أعلم.

★ الصلاة في المجزرة.

1. مذهب الحنابلة: الصلاة في المجزرة لا تصح

قالوا: سواء كان فيه دم مسفوح أو لم يكن فيه دم مسفوح فإن الصلاة فيه منهي عنه والنهي يقتضي الفساد

دليلهم ما جاء في حديث ابن عمر: ﴿نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ وَذَكَرَ مِنْهَا الْمَجْزَرَةُ﴾ الحديث في سنده ضعف

الحنابلة: يمنعون من الصلاة في المجزرة سواء كان فيها دم مسفوح لأن الدم المسفوح نجس أو لم يكن فيه دم مسفوح لأن هذا فيه نوع من الاستقذار.

2. مذهب جمهور أهل العلم من الحنيفية والمالكية والشافعية: إن الصلاة في المجزرة على نوعين:

إن كان فيها دم مسفوح: فلا تصح لأنه صلى في مكان نجس لأن الدم المسفوح نجس لقوله تعالى ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾

إن لم يكن فيها دم مسفوح: فإن الصلاة تصح إلا أنها مكروهة.

دليل الصحة قالوا: لأنها بقعة طاهرة ولم يأت ما يدل على المنع والحديث الوارد فيه ضعيف (حديث ابن عمر)

قالوا: وأما قولنا أنها مكروهة فلأمور:

أولاً: لأن النبي ﷺ قال: ﴿إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ﴾ ومن المعلوم أن المجازر لا بد أن يحصل فيها شيء من القذر

ثانياً: أنه ولو لم يكن فيها إلا امتعاض الإنسان حال صلاته وعدم خشوعه لكفى في ذلك كراهة

الدليل: ما جاء الصحيحين من حديث عائشة حينما صلى النبي ﷺ بإمبجانية فقال: ﴿أَذْهَبُوا بِهِذِهِ الْخَمِيصَةِ وَاتُّوْنِي بِإِمْبَجَانِيَةِ أَبِي جَهْمٍ فَإِنَّا أَهْلُتْنِي أَنْفًا

عن صلاتي ومن المعلوم أن الذي يصلي في مثل هذه الأماكن لا يخلو من انشغال في الذهن أو انشغال في الجوارح لأجل ذلك قالوا بأن ذلك مكروه.

✱ الصلاة في المزبلة الصلاة

المزبلة: مكان الزبل والقمامة

1. **الحنابلة:** قالوا: إن الصلاة في المزبلة لا تصح سواء كان الشيء فيه نجاسة أو لم يكن فيه نجاسة

الدليل: لأن النبي ﷺ قال: ﴿إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ﴾

قالوا: فدل ذلك على أن هذه ليست من المساجد لأن المساجد محمية من القذر والبول.

2. **مذهب جماهير أهل العلم:** قالوا: إن الصلاة في المزبلة على حالين:

الحالة الأولى: إذا كان فيها نجاسة فإن الصلاة حينئذ لا تصح لأنه يجب أن تكون البقعة حال الصلاة طاهرة

الحالة الثانية: إذا كانت المزبلة ليس فيها نجاسة إنما فيها شيء من الأطعمة أو فيها شيء من الروائح فإن الصلاة تصح مع الكراهة

قالوا: أما قولنا بأن الصلاة تصح فإن النبي ﷺ قال: ﴿فَإِنَّمَا أُدْرِكْتَ الصَّلَاةَ فَصَلِّ فَإِنَّمَا هُوَ مَسْجِدٌ﴾ كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي ذر فجعل

النبي ﷺ كل بقعة مسجدا

قالوا: ولم يستثنِ ﷺ من ذلك إلا شيئين كما عند الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري قال ﷺ: ﴿الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ﴾

❏ فإذا لم تكن هناك مقبرة ولم يكن هناك حمام فالصلاة صحيحة

قالوا: وأما قولنا أنها مكروهة فلأن الصلاة في مثل هذه الأماكن لا يخلو من انشغال

الدليل على ذلك: أن الإنسان إذا صلى في المزبلة فإنه يتأذى بالرائحة أو يتأذى بعدم انشراح في السجود ولا شك أن مثل هذه الأشياء مدعاة إلى أن

الإنسان ينشغل في صلاته وقد نهى النبي ﷺ عن الصلاة في حضرة طعام وعن الصلاة وهو يدافع الأخبثان وعن الصلاة فيما يشغله من الألبسة قال

﴿فَإِنَّمَا أَهْلَتْنِي آتَفًا عَنْ صَلَاتِي﴾ فدل ذلك على أن أقل الأحوال أن الصلاة مكروهة

قالوا: وما يدل على الصحة: إن المزبلة هي مما يستقذره الإنسان في الغالب وقد سئل ﷺ كما في صحيح مسلم قال ﴿أَنْصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ:

صَلِّ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ﴾ ومن المعلوم أن مرابض الغنم فيها روث الغنم ومع ذلك جاز الصلاة فيه فدل ذلك على أن ما يستقذر لا يمنع من الصحة إذا

كانت البقعة طاهرة وهذا هو الراجح

✱ الصلاة في قارة الطريق:

قال أهل العلم: الطريق إما أن تكون مما يسلك أو مما لا يسلك

إن كانت لا تسلك:

فالأقرب وهو قول **عامة أهل العلم:** أن ذلك لا باس به

إن كانت تسلك:

الحنابلة: منعوا من الصلاة في قارة الطريق

قالوا: لأن الإنسان لا يسلم من ماراً بين يده ومن أذية له أو عليه

قالوا: ولورود ذلك في حديث ابن عمر وكل هذه التعاليل لا تقوى بجانب حديث أبي سعيد الخدري ﴿الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ﴾ فدل

ذلك على أن قارة الطريق مسجد لقوله ﷺ ﴿فَإِنَّمَا أُدْرِكْتَ الصَّلَاةَ فَصَلِّ فَإِنَّمَا هُوَ مَسْجِدٌ﴾

لكن مع جواز الصلاة لكن نقول أن ذلك مكروه لأن الإنسان لا يخلو من انشغال وقد قال ﷺ ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَصِلْ إِلَى شَيْءٍ فَإِذَا جَاءَ أَحَدُ أَنْ

يَمُرَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنَّ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ﴾ كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري

◀ تعليل الكراهة

فالذي يصلي في قارعة الطريق خاصة إذا كانت مسلوكة فإن الناس يشغلونه أو هو يشغلهم وهذا بلا شك مدعاة أن يذهب عن الإنسان الخشوع ويكون مقاتلاً للمصلين الذين يمرون بين يديه.

الشرط الخامس: استقبال القبلة

ذكر بعض أهل العلم: أن استقبال القبلة شرط **مجمع عليه** وهذا أشار إليه **ابن تيمية**

ولعل قوله: أن هذا شرط محل تجوز فالإشارة إلى أنها شرط يعني أنها واجبة

والصحيح أنها واجبة وليست بشرط لأننا لو قلنا أنها شرط فإن الشرط لا يسقط حال الجهل ولا حال النسيان

والراجع والله أعلم أن ذلك يعذر ولهذا نقول: الأقرب أن ذلك مأمور به (واجب)

مما يدل على ذلك: أمر الشرع باستقبال القبلة قوله - سبحانه وتعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾

فأمر الله - سبحانه وتعالى - حال الصلاة بأن نستقبل البيت والمسجد الحرام والمقصود بالمسجد الحرام هنا هي الكعبة وإن كان المسجد الحرام يطلق عليه الحرم لقوله الله تعالى ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: 28] فليس هو المقصود أن يدخلوا الكعبة وإنما المقصود هو: الحرم

وقد ذكر بعض المالكية الإجماع: على أن التضعيف في الحرم كالتضعيف في المسجد الحرام الذي هو مسجد الكعبة وهذا قول عامة أهل العلم

◀ الدليل على استقبال القبلة

من الكتاب: قوله - سبحانه وتعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144]

من السنة: ما جاء في الصحيحين في قصة النبي في صلواته فإن النبي ﷺ قال: ﴿إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْغِ الْوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ﴾ فأمره باستقبال القبلة

استقبال القبلة واجب ولا يسقط إلا بحالين.

الحال الأول:

◀ العاجز كالمربوط على غير القبلة

◀ العاجز عن معرفة القبلة إلا بالاجتهاد فأخطأ فيه

◀ عند اشتداد الحرب فإن الله - سبحانه وتعالى - قال ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: 239] هذا يدل أنه يجوز للإنسان أن يصلي حال الحرب إلى غير القبلة

استدل بعض أهل العلم حال العجز وعدم المعرفة: بما رواه الترمذي من حديث عامر بن ربيعة أن قال: ﴿كنا مع النبي ﷺ في سفر في ظلمة قال:

فاختلفنا فصلى كل واحد منا إلى جهة فلما طلعت الشمس إذا نحن صلينا إلى غير القبلة﴾ فأنزل الله ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾

◀ حديث عامر بن ربيعة في سننه ضعف

لكننا نقول: هذا هو القاعدة الشرعية

القاعدة الشرعية: "أن الواجب يسقط حال العجز وعدم الإمكان"

وهذا هو غاية الواجبات لقوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16] فهذا الذي هو عاجز اتقى الله ما استطاع فصلى

مثال: إذا كان سرير المريض على غير القبلة ويصعب عليه أن يحوله إلى القبلة أو يكون مربوطاً وهو يدرك ذلك فهو يشق عليه أن يتحول فهذا يكون

في حكم العاجز وقد قال الله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16] ولقوله ﷺ كما في الصحيحين: ﴿إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾

الحال الثانية

المتنفل الراكب المسافر يجوز له ترك استقبال القبلة

المتنفل: خرج بذلك المفترض فإنه لا تصح صلاته إذا لم يستقبل القبلة وهذا حال القدرة فإن المفترض في الطائفة والذي يخشى خروج الوقت فيصلح كيفما اتفق لأنه عاجز

فإن المتنفل هو الذي يجوز له حال ركوبه وهو متوجه إلى المكان الذي يقصده في سفره أن يصلي لغير القبلة

الراكب: جماهير أهل العلم قالوا لا يجوز للمسافر الذي يمشي أن يصلي إلى غير القبلة خلافا للحنابلة في الرواية

1. **جماهير أهل العلم:** إن المسافر الذي يمشي لا يجوز له أن يصلي إلى غير القبلة لأن الرسول ﷺ إنما صلى لغير القبلة حال ركوبه ومن المعلوم أن الصحابة كانوا يسافرون ويكون معهم الجمل يتعقبون هذا يركب وهذا يمشي والرسول ﷺ حصل له ذلك ولم ينقل عنه ﷺ أنه كان يصلي وهو ماشٍ
 2. **الحنابلة في رواية:** إنه يجوز للمسافر الذي يمشي أن يتنفل لأن الحكمة من حال الركوب كالحكمة حال المشي لأن الإنسان إنما شرع له أن يتنفل لأجل ألا ينشغل حال سفره عن انقطاع مسافته ولأجل أن يتقرب إلى الله بألوان الطاعات فهذا يحصل حال السفر في الركوب وحال السفر في المشي.
- والجواب على هذا:** أن الأصل أن الإنسان يجب عليه حال الصلاة أن يكون واقفاً خاشعاً لقوله تعالى ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا بدليل فلما لم يثبت دليل إلا حال الركوب دلّ ذلك على أن حال المشي لا يدخل فيه وهذا هو الأظهر وهو اختيار ابن تيمية.
- المسافر:** لا يصح للمتنفل الراكب المسافر أن يترك استقبال القبلة إلا إذا جدّ به السير

مثال: فلو أن مسافراً جالس في البلد : ذهب من الرياض إلى مكة وقال: أريد أن أحضر لأهلي غداً وهو الآن سوف يجلس في مكة يومين أو ثلاثة أو أربعة أو غير ذلك إذا اعتبر نفسه أنه مسافر

هل له أن يصلي في البلد ولو كان مسافراً؟

الجواب:

القول الاول

1. **جمهور أهل العلم من الأئمة الأربعة وغيرهم قالوا:** إن ذلك مخصوص فيها إذا جدّ به السير.

القول الثاني

2. **وجه عند الحنابلة قالوا:** لا بأس أن يصلي الإنسان إذا كان مسافراً ولو حضر إلى البلد الذي قصدها وكان مقيماً

قالوا: وقد روي ذلك عن أنس

الراجح والله أعلم أن العبادات وخاصة الصلاة على التوقيف ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه حينما كان في مكة مسافراً أو تبوك كان يتنفل وهو في دابته حينما كان مقيماً

والرسول ﷺ كان أقرب إلى الطاعات وأقرب إلى ذكر الله - سبحانه وتعالى - والتعبد له بالباقيات الصالحات من غيره فلما لم ينقل عنه ﷺ ولا عن الصحابة الكبار أنهم فعلوا ذلك دلّ ذلك على عدم مشروعية ذلك وهذا هو الذي يظهر والله أعلم.

الأدلة على جواز الصلاة حال الركوب للمسافر؟

الدليل 1: حديث عامر بن ربيعة كما رواه البخاري ومسلم فإن النبي ﷺ ﴿كان يصلي النافلة على راحلته ويومئ إيماء﴾

وفي رواية ابن عمر ﴿ويوتر عليها غير أنه لا يصنع ذلك في المكتوبة﴾ فدل ذلك على أن النبي ﷺ كان يوتر حال ركوبه وهو مسافر ويومئ عليها ولا يصنع ذلك إلا في النافلة

الدليل 2: ما جاء عند أبي داود من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: ﴿كان النبي ﷺ إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركابه﴾

دراسة الاحاديث

هذا الحديث (حديث أنس) حسنه بعض أهل العلم كالنوي والحافظ ابن حجر كما في البلوغ وابن الملقن ونقل ذلك عن ابن السكن وكذلك المنذري **قالوا:** إن الحديث إسناده جيد وذهب بعض أهل العلم إلى أن الحديث ضعيف وذلك لأنه وإن كان رجاله حسن الحديث إلا أنه خالف الأحاديث الثقات فإن الأحاديث الواردة في البخاري ومسلم من حديث ابن عمر ومن حديث عامر بن ربيعة ليس فيه أن النبي ﷺ ﴿استقبل القبلة حال ركوبه لدابته﴾ **قالوا:** فدل ذلك على أن هذا مخالف للأحاديث الصحيحة والقاعدة أن الحديث الشاذ هو: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه فإذا اعتبرنا أن حديث أنس أن رجاله ثقات فإنهم خالفوا من هو أوثق منهم

والأقرب أن أهل العلم مع هذين الحديثين صار لهم قولان:

القول الأول:

مذهب جماهير أهل العلم: تصح صلاة المتنفل الركاب المسافر إذا جدَّ به السير وأن يصلي سواء كان كبراً إلى القبلة أو لم يكبر إلى القبلة كل ذلك سواء **الدليل:** لحديث عامر بن ربيعة وحديث ابن عمر فإنهما لم ينقلا عن النبي ﷺ أنه استقبل القبلة حال تكبيرة الإحرام

القول الثاني

مذهب الحنابلة: إن كان قادراً على أن يكبر جهة القبلة فيجب عليه أن يصلي جهة القبلة ثم يتجه حيثما كان وجهه ركابه **الدليل:** حديث أنس ﴿كان النبي ﷺ إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركابه﴾ **الذي يظهر والله أعلم** أن هذين الحديثين ولو قلنا بصحة حديث أنس فيدل فعل أنس على الاستحباب وحديث عامر بن ربيعة وابن عمر على الجواز لأن النبي ﷺ فعل مرة هذا وفعل مرة هذا والجمع بين الأحاديث أولى من تضعيف بعضها دون بعض . **نقول:** الأقرب أن فعل أنس يدل على الاستحباب وهذا قال به القائلين بصحة الصلاة من غير توجه للقبلة حال تكبيرة الإحرام **وهذا لعله أرجح.**

دراسة حديث أنس رضي الله عنه

يقول أنس: ﴿ثم صلى حيثما كان وجهه ركابه﴾

القول الأول

الحنابلة قالوا: إذا صلى أو كبر إلى القبلة ثم كانت قبلته مثلاً جهة الشرق وسفره إلى جهة الغرب ثم وجَّه سيارته أو دابته إلى جهة الغرب فيكون الغرب هو قبلته فلو ذهب إلى ذات اليمين أو ذات اليسار إن كان لحاجة أو لغير حاجة فصلاته باطلة **قالوا:** إن جهة سفره هي قبلته.

القول الثاني

قول جمهور أهل العلم: وهو الراجح والله أعلم

قالوا: أنه إن كان يريد أن يتجه إلى جهة الغرب وقبلته إلى جهة الشرق أو يريد أن يتجه إلى جهة الجنوب وقبلته إلى جهة الشمال < إن كان من غير عذر واتجه ذات اليمين وذات الشمال فصلاته باطلة < إن كان لعذر فإن الصلاة صحيحة < كيف يسجد ويركع الذي يكون على دابته؟

المسلم إذا صلى وهو في الطائرة أو وهو في الدابة يجب عليه أن يجعل سجوده أخفض من ركوعه لقول ابن عمر : ﴿ويومئذ عليهما إيمان﴾ وفي رواية ﴿يجعل السجود أخفض﴾ هذا جاء في حديث جابر وإن كان في سنده بعض الكلام

﴿ إذا ثبت أن الصلاة إلى جهة القبلة واجبة

فإن أهل العلم قالوا: لا يخلو مستقبل القبلة من حالين إما أن يكون قريباً من الكعبة أو بعيداً منها.

الحالة الأولى: إن كان قريباً من الكعبة

إذا كان قريباً من الكعبة بحيث يستطيع أن يراها وهو قادر على أن يراها فيجب عليه أن يصلي ويصيب عيناها

مثال: فإن الذين في الصحن واتجهوا جهتها ولم يصيبوا عيناها فصلاتهم غير صحيحة لأنه واجب عليهم أن يستقبلوا عيناها. وهذا أمر مجمع عليه

﴿ كل من كان قادراً على إصابة عيناها وهو يراها فيجب عليه أن يصيب عيناها

الحالة الثانية: إذا كان بعيداً عن القبلة

ذهب العلماء ونقل إجماع بعضهم على أن من كان بعيداً عن الكعبة فإنه لا يجب عليه إصابة العين وإنما يكفي الجهة

حكي الإجماع ابن تيمية وابن مفلح في "الفروع" أنه لا يجب عليه أن يصيب عيناها

الدليل: ما جاء عند الترمذي وقال: حديث حسن صحيح من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ﴿ما بين المشرق والمغرب قبلة﴾ وهذا خطاب لأهل

المدينة لأن النبي ﷺ كان بالمدينة وخاطب أصحابه فأهل المدينة يتجهون جهة الجنوب فكل جهة الجنوب في حق أهل المدينة هي قبلة

﴿ فدل ذلك على أنه لا يلزم إصابة العين

﴿ وقد اجمع المسلمون على أن جميع المساجد الموجودة في عهده ﷺ وفي عهد أبي بكر وفي عهد عمر أنهم يصلون إلى جهتها ولو افترض وجود خط فإنه قد لا يصيب العين فدل ذلك على أن صلاته صحيحة.

ما يدل على ذلك: أنهم أجمعوا على أنهم لو صلوا صلاة بصف طويل ولو كان هذا الصف طوله يخالف مسامحة الكعبة بزيادة وأضعاف مضاعفة فإن صلاتهم صحيحة

أجمع أهل العلم - كما يقول ابن تيمية وابن مفلح - أن صلاة الصف الطويل الذي هو أطول من مسامحة الكعبة صلاتهم صحيحة فدل ذلك على أن العبرة بالجهة.

مذهب الحنابلة: إلا في مسجد الرسول ﷺ فإن مسجد الرسول أصاب عين القبلة لأن الله لم يكن ليرضي له إلا عين القبلة

فكأنهم يقولون: أن من كان بعيداً وهو قادر على إصابة العين فيجب عليه أن يصيب العين لم يقولوا هذا صراحة ولكن هذا هو ظاهر كلامهم.

ابن تيمية رد على هذا القول وقال: إن الصلاة في مسجد الرسول ﷺ لو افترضنا صلاة صف طويل أطول من مسامحة طول الكعبة فإن العلماء أجمعوا على أن صلاة الصف الطويل في مسجد النبي ﷺ صحيحة

قالوا: فلو كان غير صحيحة لأمرنا أن يصلوا مثل الكعبة فينحون لأجل إصابة العين وهذا مخالف للإجماع

﴿ ومن ذلك ما يوجد عند الناس اليوم من الأجهزة عن طريق الـ GPS يستطيعون إدراك ومعرفة إصابة عين القبلة

﴿ هل يجب عليهم أن يصلوا إلى عين القبلة؟

نقول: الأفضل أن يصلوا إليها ولو انحوا ذات اليمين أو ذات الشمال فإن الصلاة صحيحة لأنهم لا يلزمهم أن يصيبوا عيناها ولو قلنا بوجوب ذلك

لوجب على الصف الطويل أن ينحني لأجل أن يصيب عين الكعبة وهذا مخالف للإجماع